الفصل السابع

خطاب الأهالي لقضايا

الإصلاح السياسي

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

قدمت جريدة الأهالي ١٥٣ أطروحة حول الإصلاح السياسي في مصر، وقد توزعت هذه الأطروحات على ثلاث قضايا رئيسة شملت، الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقدمت الجريدة بشأنها ٨٠ أطروحة بنسبة ٥٣ ٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح السياسي بها، وقد تم توزيع هذه الأطروحات على ثمان قضايا فرعية، ثم إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقدمت الجريدة من خلالها ٤٢ أطروحة بنسبة ٢٧,٤ ٪ تم توزيعها على أربعة قضايا فرعية، ثم الحقوق والحريات العامة، وقدمت الجريدة بشأنها ٣١ أطروحة بنسبة ٢٠,٣ ٪، تم توزيعها على ٥ قضايا فرعية،تنوعت القوي الفاعلة في الخطاب الصحفي بالجريدة ما بين الحكومة والحزب الحاكم، والسلطة التشريعية، والحركات الاجتماعية الجديدة، وقد تبني الخطاب الاتجاه السلبي في وصف الفاعلين في عملية الإصلاح السياسي، واستخدم الخطاب في تأييد مبرراته مجموعة من مسارات البرهنة والحجج الإقناعية شملت، عرض وجهات النظر المختلفة، والشخصيات الصانعة للأحداث، والخبرات الشخصية، وذلك من خلال أطر محددة تضمنت القوانين والتشريعات، والمشاهدات من الواقع، وسوف يتم رصد مفردات هذه الأطروحات كالتالي:

أولا: الإصلاح الدستوري والتشريعي :

١. المواطنة:

- قدمت جريدة الأهالي ١٦ أطروحة حول قضية المواطنة وذلك بنسبة ٢٠٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد ركزت هذه الأطروحات في بنائها العام على المحاور التالية:
- مفهوم المواطنة ليس مجرد صياغة يتم النص عليها في الدستور، بل هي مفهوم يستلزم إشاعة قيم فكرية وثقافية في المجتمع، وأتباع سياسية عامة لترسيخه بما من شأنه أن يعالج المشكلات الحقيقية التي تواجهها المواطنة.

- يترتب على المواطنة ثلاثة أنواع رئيسة من الحقوق والحريات يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة دون ما تميز من أي نوع، خاصة بسبب العنصر، اللون، اللغة، الدين، وهذه الحقوق هي الحقوق المدنية وتتمثل في مجموعة حقوق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب أو المعاملة القاسية، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله تعسفيًا، وحقه في حرية الفكر والدين، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون، ثم الحقوق السياسية والتي تتضمن حق الانتخاب في السلطة التشريعية والمحلية وحق الترشيح والعضوية في الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية وتقلد الوظائف العامة في الدولة، والحق في الاحتجاج السلمي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتمثلة في حق كل مواطن في العمل في ظروف منصفه، والحرية النقابية وتوافر الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية والحق في الغذاء والتأمين الاجتماعي والمسكن، والتعليم والثقافة.
- تفعيل خطوات إدماج الفئات التي تعاني من التهميش المتعمد خاصة الأقباط والمرأة دعمًا لمبدأ المواطنة وتعميق المشاركة المجتمعية والسياسية، ونشر ثقافة المواطنة عبر مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام المختلفة.

والتيارات السياسية [1]، توضح أمينة النقاش[2] في خطابها لقضية المواطنة بعض

---

(١) انظر المقالات التالية:

- فريدة النقاش، قضية للمناقشة، هوية الأقباط، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٩
- عماد طه، المواطنة بين التفعيل والتحذير، الأهالي ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- رفعت السعيد، صفحة من تاريخ مصر، عن الانتخابات والتمثيل النسبي للأقباط، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- حسين عبد الرازق، لليسار در، الأقباط والمادة الثانية من الدستور، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٨
- نبيل مالك، نحو إصلاح دستوري داعم للديمقراطية وحقوق المواطنة في مصر ١-٢، قراءة نقدية لمقترحات الرئيس، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- عبد الرحمن خير، حقوق العمال، المواطنة... والاشتراكية، الأهالي، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عماد مسعد السبع، هامش ماركسي حول المواطنة، الأهالي، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٤
- محمد حافظ دياب، سؤال الدين والمواطنة، الأهالي، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٤ =

الجوانب الواجب استكمالها لتفعيل مبدأ المواطنة في مصر، حيث ترى الكاتبة أن تعديلات الدستور نصت على تعديل المادة الأولى من الدستور لتؤكد على مبدأ المواطنة بديلا عن تحالف قوى الشعب العاملة، بجانب إضافة فقرة ثالثة للمادة الخامسة من الدستور بهدف حظر مباشرة الأنشطة السياسية والحزبية على أساس الدين أو الجنس بل على أساس المواطنة وحدها، وأن هذا يمثل البعد السياسي فقط لمفهوم المواطنة وهو لا يستقيم إلا بتوافر أركانه الأخرى الاقتصادية والاجتماعية مع ضمان حرية العقيدة بشكل مطلق، وتستخدم الكاتبة أطر التشريعات والقوانين، والدراسات لتؤكد على أن حقوق المواطنة ستظل منقوصة ما لم تكن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية جزءا رئيسا منها والعمل على إلغاء كل الاستثناءات التي تحصل عليها فئات معينة في الوظائف العامة بالدولة، وتستدل على ذلك بتأييدها لمفهوم المواطنة الذي ذكره سمير مرقص بأنها، تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركًا ومنافسًا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما تتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي نعيش فيه مع الآخرين، وتخلص الكاتبة إلى أنه لا يمكن ترسيخ مبدأ المواطنة دون النظر إلى البناء الطبقي السائد، والأيدلوجية السائدة، وهيكل الدولة، ونمط الإنتاج وموازين القوة الاجتماعية.

بينما يرى رفعت السعيد[٣]، أن مختلف المعايير والأبعاد التي تتعلق بمفهوم المواطنة ما زالت بعيدة عن الواقع الفعلي في النظام السياسي المصري، ويبرهن على ذلك بالحجج الآتية: إذا كان مفهوم المواطنة بالمعنى العام يعني الانتساب إلى الوطن الذي يتساوى فيه الجميع في مختلف الحقوق بأكملها من حيث حق العقيدة، وحق العبادة، وحق التكافؤ وحق التوظيف وحق العيش في حياة إنسانية وحق التعليم، والحق المتكافئ في الوصول إلى السلطة التشريعية، فإن تطبيق هذه المعايير في الواقع الفعلي غير موجودة في ظل السياسات الحكومية الراهنة والدليل على ذلك ارتفاع نسبة الفقر بين المصريين وبالتالي صعوبة الترشيح

- الأهالي، وجهان العملة، الأهالي، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١
- أحمد السيد حسن، يوميات مواطن، صفقة مع الحكومة، الأهالي، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٥

(٢) أمينة النقاش، ضد التيار، المواطنة وأخواتها، الأهالي، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٧

(٣) رفعت السعيد، المواطنة. . . الحوار. . . الإضراب، الأهالي، ١٤ / ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣.

للمجالس النيابية بين مختلف الطبقات بالتساوي، تراجع تهميش دور المرأة سياسيًا والدليل انخفاض مقاعدها في البرلمان بشكل ملحوظ، وتقليص نسبة التمثيل السياسي للأقباط، ويستعين الكاتب بإطار الأحداث العامة ليؤكد على أن تفعيل مبدأ المواطنة كخطوة نحو التغيير السياسي يتطلب اتخاذ إجراءات عملية وفعلية وقانونية تكفل العدالة في توزيع الدخل، وإعطاء دفعة قوية لتمثيل الأقباط والأقليات في المجالس النيابية والعمل السياسي العام، مع تفعيل العدالة في مختلف الحقوق والواجبات دون تمييز.

ويذهب نسيم مجلي[٤] في خطابه إلى أن الدستور المصري يحتوي على مواد من شأنها إجهاض الدعوة للمواطنة بالمفهوم العام كما يردها النظام السياسي، ويدلل الكاتب على وجهة نظره بالمادة الثانية من الدستور، وقانون الأحزاب السياسية، فالمادة الثانية من الدستور كما يرى الكاتب تنص صراحة على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، بما يعني استمرار عدم تمكين الأقباط من حقوقهم العامة، وتكريس الطائفية، ويستخدم الكاتب بعض الأساليب المجازية في بيان خطورة هذه المادة على مبدأ المواطنة حيث استخدم التشبيه من خلال تشبيه المادة الثانية من الدستور بحائط الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل في فلسطين، ويرى أن تعديل هذه المادة ، أو إعادتها إلى صياغتها الأولى، قبل عام ١٩٧١ م والتي كانت تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع سوف تذيل التأثير النفسي والاجتماعي للأقباط، وتساعد على تفعيل المواطنة، والعامل الثاني كما يرى الكاتب الذي يعرقل المواطنة هو قانون الأحزاب السياسية الذي يحظر قيام حزب سياسي على أساس ديني أو طائفي، ثم يناقض هذا الوضع مع الديانة الإسلامية عندما ينص في مادته الرابعة على ألا تتعارض مبادئ الحزب وأهدافه مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي هي المصدر الرئيس للتشريع، مما يعني عدم قيام حزب مسيحي ولا إسلامي، بينما التمكين يستلزم أن يتم تعديل المادة لتنص على، حظر قيام أحزاب طائفية إسلامية أو مسيحية على أساس الدين، ويدعو الكاتب في نهاية مقولاته بضرورة فصل الدين عن الدولة كما فعلت أوربا لدعم التطور السياسي والديمقراطي.

٢. **تداول السلطة**: قدمت جريدة الأهالي ١٣ أطروحة حول قضية تداول السلطة بنسبة ١٦,٢٥٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد أكدت الأطروحات على أن استمرار النظام السياسي في اتباع سياسة النظام السياسي الشمولي أدى إلى إشاعة المظاهر التالية:

---

(٤) نسيم مجلي، المادة الثانية. . . فصل طائفي، الأهالي، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٢.

- احتكار السلطة وضعف إمكانية تداولها بالطرق السلمية بين الأحزاب المختلفة.
- تبادل المصالح والمنافع بين مسئولي الحزب الحاكم على حساب الشعب وانتشار الفساد المؤسسي بمختلف أجهزة الدولة.
- غياب العدالة الاجتماعية وانعدام تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.
- تزايد معدلات البطالة وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.
- تزييف الانتخابات وتسخير مختلف أجهزة الإعلام الرسمية لصالح الحزب الحاكم.
- المصادرة على حرية الرأي والفكر بالقيود والقوانين المعيبة.

كما أوضحت الأطروحات أن تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي يستلزم توافر عناصر أساسية مهمة تشمل:

- تداول السلطة سلميًا عبر انتخابات برلمانية دورية حرة ونزيهة.
- ضمان الحريات العامة وحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق والعهود الدولية.
- قيام مؤسسات ديمقراطية مستقلة مع الفصل بين السلطات والمشاركة الشعبية من خلال حكم ديمقراطي حقيقي.
- الحرية الكاملة للقطاع الأهلي مع تعدد وسائل الإعلام.
- عدم زيادة مدة ولاية الرئيس عن دورتين فقط.
- تقليص سلطات رئيس الجمهورية ونقل معظمها إلى رئيس الوزراء ليكون مسئولاً أمام مجلس الشعب.
- محاربة الفساد وشل خيوطه بمختلف أنماطه.
- تخلي رئيس الجمهورية عن انتمائه الحزبي خلال فترة توليه منصبه[٥].

---

(٥) راجع المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية، تعديل حقيقي للدستوري.. خطوة أولي للتحول إلى الديمقراطية، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- جودة عبد الخالق، لقطات، تعديل الدستور خطوة للإمام وخطوتان للخلف، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٦.
- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية، ٢٠٠٢، مبارك يقترح تعديلات إيجابية.. وأخري منقوصة الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٥. =

يطرح إبراهيم السايح[٦]، في خطابه عاملا أساسيا معوقا للتحول نحو الديمقراطية، هذا العامل يتعلق بإصرار النظام السياسي على احتكار السلطة وعدم إتاحة الفرصة لتبادلها على المستوى القريب أو البعيد، ويرمز لهذا العامل بإطار الشخصيات الصانعة للأحداث والمرجعيات الرسمية والتي عبر عنها بنقل مقتطفات من تصريحات الرئيس مبارك بشأن عدم تعديل المادة ٧٧ من الدستور والتي أكد من خلالها أن تحديد مدة أو مدد الرئاسة يمثل حقًا أصيلاً من حقوق الشعب المصري، وأن أحداً لا يمكنه الموافقة على تعديل الدستور بما يؤدي للمساس بالمادة ٧٧ التي تمنح رئيس الجمهورية الحق في مواصلة الحكم لعدد لا نهائي من المدد، ويستخدم الكاتب أساليب التورية المجازية ليبرهن على استبدادية وتسلطية النظام السياسي وتكريس السلطة بشكل غير مباشر عندما يذهب للقول بأن الظروف الذاتية والموضوعية في عهد الرئيس مبارك لا تشجعه على تعديل المادة ٧٧ لمجموعة من الأسباب هي: أنه رئيس وليس زعيمًا لم يكن في يوم من الأيام من العاملين بالسياسة أو المنظمين للأحزاب وبالتالي مهمته الأولى الحفاظ على استقرار الحكم أولاً ثم مؤيديه وأتباعه، ثم حفظ الأمن الداخلي، كما أنه لا توجد مؤسسات مجتمع مدني تجبر الرئيس على التغيير أو ترك الحكم، كما لا توجد طبقات واضحة المعالم تحارب في سبيل تحسين واستقرار أوضاعها، لا يوجد توازن قوي بين السلطة القائمة وسائر فئات الشعب، لا يوجد وعي سياسي يدفع المواطنين للعمل الجماعي المثمر، غياب الأحزاب القوية الفاعلة والقادرة على كسر الحواجز والوصول إلى الجماهير ولا توجد نظم تعليمية وثقافية تخلق أجيالا جديدة ذات وعي سياسي واجتماعي كاف، وينتهي الكاتب في نقده للنظام السياسي للاستعانة

- إبراهيم السايح، حول تأييد السيد الرئيس، لا مساس بحق الشعب في العبودية، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢٠.
- أمين هويدي، تأملات، الصندوق والمفتاح، الأهالي، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٢٠
- حامد عمار، آخر كلام، إلى أين نتجه بين القبلة الديمقراطية والمراوغة حولها، الأهالي، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٨.
- زهدي الشامي، الشرعية المفقودة ١ـ٢ الأهالي ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- زهدي الشامي، الشرعية المفقودة ٢ـ٢، استجابة زائفة لمطالب التغيير، الأهالي ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٣

(٦) إبراهيم السايح، حول تأييده السيد الرئيس، لا مساس بحق الشعب في العبودية، الأهالي ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٢٠

بالأطر التاريخية ليؤكد أن المجتمع المصري ذو باع طويل مع الذل والاستبداد والعبودية وأن النظام الحاكم لم يخترع هذه العاهات التاريخية، ولكنه فقط أحسن استخدامها وتوظيفها لخدمة مصالحه وفرض نفوذه.

ويذهب زهدي الشامي[٧] في خطابه إلى البحث عن الشرعية المفقودة في النظام السياسي المصري الراهن، ويستخدم الكاتب إطار المشاهد من الواقع ليؤكد في البداية على التحسن التدريجي الملحوظ في سياسات النظام السياسي المصري خلال حقبة الرئيس مبارك، إلا أن هذا التطور المتدرج لم يعط للنظام السياسي المصري مشروعيته وذلك لعدة عوامل منها، التعديل المبتور للمادة ٧٦ من الدستور، حيث يشير الكاتب إلى أن التعديل الذي تم إدخاله على هذه المادة هو تعديل يبقي على جميع عيوبها سواء القيود على الترشيح أو تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية التي تضم شخصيات موالية للحكم، أو فترة دعاية انتخابية لا تتجاوز عشرين يومًا، مع مناخ سياسي متسم بالقيود الشديدة على العمل السياسي، ونظام سياسي مدمج مع أجهزة الدولة ومصالحها، الأمر الذي يعني البحث عن منافسين كواجهة ديكورية لإضفاء الشرعية على النظام، ثم تجاهل المادة ٧٧ من الدستور وعدم تقييد مدة الرئاسة بفترات معينة بما يعني دوام حكم الرئيس القادم لفترات غير معلومة وبالتالي استمرار سلطوية النظام السياسي، بجانب تعديل المادة ٨٨ من الدستور والتخلص من الإشراف القضائي على الانتخابات التشريعية، وغياب مبدأ قاض لكل صندوق وبالتالي خضوع السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية على العموم، ولرأس النظام بشكل خاص، والنتيجة غياب المشروعية، وعرقلة التحول نحو الديمقراطية.

٣. **التعددية الحزبية**: قدمت جريدة الأهالي ١٢ أطروحة حول قضية التعددية الحزبية بنسبة ١٥٪ من إجمالي أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن الخطابات التالية:

- إن مبدأ التعددية الحزبية هو ركن أساسي في الممارسة الديمقراطية التي لا يمكن بدونها إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف حدة التوتر في المجتمع.
- التعددية الحزبية ليست موادا قانونية ولكن هي ظاهرة اجتماعية سياسية تتطلب لكي تستقر وتنمو مناخا من الحرية، ومساندة من الجماهير والقاعدة الشعبية.

---

(٧) زهدي الشامي، الشرعية المفقودة، ١ـ٢ الأهالي، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣.

- إصرار النظام السياسي على تفريغ التعددية الحزبية من مضمونه بفرض حصار شديد على حركة الأحزاب ونشاطها ومنع اتصالها بقواعدها والتزييف المتعمد في الانتخابات، وفرض قوانين تمنع أي فرصة متكافئة للأحزاب المعارضة والدور الذي تمارسه أجهزة الإعلام الرسمية للتقليل من شأن الأحزاب السياسية المعارضة وتسفيه آرائها، وإبرازها كقوى لا تشارك بالرأي السليم في حل قضايا ومشكلات المجتمع
- الاهتمام ببناء الحزب الحاكم كقوى سياسية مستقلة والاعتماد على أجهزة الحكومة والأمن في مواجهة أحزاب المعارضة.
- إن التعددية الحزبية والديمقراطية هي شرط أساسي لشرعية النظام السياسي.
- ضرورة العمل على تحقيق التوازن السياسي بين مختلف الأحزاب على الساحة السياسية والحد من هيمنة الحزب الحاكم التي تجعله لا يعبأ كثيراً بمطالب المعارضة.
- الاهتمام بدور الأحزاب في التنشئة السياسية للمواطنين والارتقاء بوعيهم السياسي مع خلق نوعًا من التلاحم بين نظام الحكم والتنظيمات السياسية المعبرة عن الجماهير حتى لا تصبح السلطة أداة قهر للجماهير.
- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسي تحت رقابة القضاء الطبيعي وحده، وأن يكون الحزب السياسي مفتوحًا لعضوية جميع المصريين بدون تمييز.
- توسيع الدور الإيجابي للمثقفين والمفكرين والعمل على انخراطهم في العمل السياسي العام للمساهمة في تمسك المجتمع وتنشيطه سياسيًا.
- السماح للفئات المحرومة من ممارسة العمل السياسي خاصة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي مدني باعتبارها قوة سياسية رئيسة لا يمكن تجاهلها أو إقصاؤها من الحياة السياسية[٨].

---

(٨) راجع المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية ١ـ٢، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٥
- أمينة النقاش، ضد التيار، في أصول المسألة الحزبية، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٥.
- رفعت السعيد، نحو حوار من نوع جديد، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- أمينة النقاش، ضد التيار، خطاب الأزمة، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١١.
- إبراهيم العيسوي، أفكار للإصلاح الدستوري من فنزويلا ١ـ٢، الأهالي، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٣
- عادل جندي، زواج الإخوان والوطني، مدني على ديني، الأهالي، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٢
- حسين عبد الرازق، لليسار در، الإخوان والديمقراطية، الأهالي، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٨.

توضح أمينة النقاش[٩]، في خطابها ملامح تدهور الحياة الحزبية والتعددية في النظام المصري، وترجع ذلك لشقين رئيسين، الشق الأول يتعلق بالأحزاب السياسية نفسها، حيث ترى الكاتبة أن ضعف وتدهور التعددية الحزبية يرجع في جزء رئيس إلى تواضع الأحزاب السياسية في قدرتها على التواصل مع القاعدة العريضة من المواطنين بسبب معاناتها من عدم تبلور أطرها الفكرية والسياسية بشكل واضح مع ضعف هياكلها التنظيمية، وتراجع دورها في العمل السياسي فمعظمها لا وجود له في الواقع، والنتيجة ضعف ثقة المصريين في الأحزاب السياسية وانصرافهم عن العمل الحزبي ليأسهم من الحياة الحزبية وفقدهم الأمل في توافر الفرصة لأي حزب معارض لتولي السلطة خلفا للحزب الحاكم، والشق الثاني كما ترى الكاتبة يتعلق بالقيود المفروضة على تكوين وإنشاء الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بقانون الأحزاب السياسية المعدل عام ٢٠٠٥ والذي وضع عراقيل على إنشاء الأحزاب السياسية برفع عدد المؤسسين إلى ألف عضو مما يشكل عقبة أمام حرية تشكيل الأحزاب، والقيود الأمنية التي ما زالت ترعب المواطنين من العمل الحزبي، أو إصرار النظام السياسي على منع بعض القوى من الشرعية في التكوين الحزبي خاصة جماعة الإخوان المسلمين رغم أن هذا التيار يعبر عن اتجاه قوي في الرأي العام المصري، وتذهب الكاتبة إلى أن تفعيل التعددية الحزبية يتطلب إزالة كافة العقبات التي تضعها الحكومة أمام تشكيل الأحزاب السياسية، وإلغاء لجنة شئون الأحزاب مع تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار، والسماح لجماعة الإخوان المسلمين بتشكيل حزب سياسي مدني باعتبارها قوة سياسية رئيسة لها تواجد في المجتمع بشرط توفيق أوضاعها، وقد استخدمت الكاتبة إطار المرجعيات الحزبية، وعرض وجهة النظر، والتشريعات والقوانين في عرض مقولاتها وتمثل ذلك في الاستعانة بحكم المحكمة الإدارية العليا برفض تأسيس ١٢ حزبًا سياسيًا، وتعليقات بعض رؤساء هذه الأحزاب على القرار مع توصيف الأزمة الحزبية الراهنة.

٥. **مكافحة الفساد**: قدمت جريدة الأهالي ١١ أطروحة حول قضية مكافحة الفساد بنسبة ١٣,٧٥٪ من إجمالي قضايا الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة في مجملها عن الموضوعات التالية:

---

(٩) أمينة النقاش، ضد التيار، في أصول المسألة الحزبية، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٧.

أرجع الخطاب عوامل انتشار الفساد للأسباب التالية :

- يعد الفساد من المشاكل الكبرى التي يعاني منها المجتمع المصري بما يزيد من معاناة المصريين، فلم يعد الفساد مجرد انحرافات فردية بل أصبح آلية لإعادة توزيع الدخل القومي بنهب قسم كبير منه لصالح فئات لا تمارس دوراً إنتاجيًا محدداً .
- تورط كبار المسئولين والقيادات العليا في عمليات الفساد بسبب سيادة النوازع الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على حساب القيم الاجتماعية والمصلحة العامة .
- العلاقات المشبوهة واستغلال النفوذ المرتبط بالوظيفة العامة وعدم فاعلية السلطة القضائية بعدم تطبيق القوانين، وظهور طبقة جديدة مستغلة في المجتمع وهي الطبقة الرأسمالية الطفيلية .
- تدهور مستوى القيادات وما نتج عنه من التستر وحماية الفساد وتحويل المؤسسات الحكومية إلى قلعة للفساد والظلم .
- إن الفساد قد تحول من ظاهرة استغلال نفوذ بالقرب من مواقع السلطة إلى نظام للحكم في ظل الخلل الرهيب القائم في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بسبب انقلاب الهرم الاجتماعي حتى أصبح الفساد جزءاً من بنية النظام السياسي نفسه .
- إن انتشار وتفاقم الفساد في المجتمع ترك آثاراً سلبية تمثلت في إهدار المال العام، والإحساس بالظلم، وضعف قسم الانتماء للوطن، والتفاوتات الطبقية بين الشرائح الاجتماعية بالدولة .

كما حدد الخطاب الصحفي في مجمله مجموعة من الأساليب لمواجهة الفساد وكبح جماعه وذلك كالآتي :

- محاصرة الأنشطة الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسي لكافة صور الفساد والانحراف في الحياة الاقتصادية، وأجهزة الدولة والمجتمع .
- الإسراع بالإصلاح السياسي الديمقراطي لتحقيق الرفاهية الشعبية بصورتها الصحيحة باعتبارها الطريق الأساسي لكشف الفساد والانحراف .
- تفعيل إقرارات الذمة المالية لكبار المسئولين مع تشديد العقوبات على جرائم اختلاس المال العام، والرشوة، واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية .
- مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه، والسياسات التي أدت إلى تحويله لظاهرة عامة تؤرق المجتمع من جراء سرقة أموال الدولة، والقطاع العام، وعائد الخصخصة، واستغلال النفوذ، والتربح وقبول الرشاوى والعمولات .

- التأكد على عدم التدخل في سير القضايا والتأثير على القضاء، ورفع درجة الحماية المتوافرة له قانونًا بإلغاء القيود المفروضة على الأجهزة الرقابية والتي تشل أيديها عن ملاحقة الفساد.
- إصدار قانون لمحاكمة الوزراء، والفصل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة مع رفع القيود المفروضة على الصحافة والتي تحد من درجة تصديها للفساد، مع اعتماد مبدأ الشفافية في معالجة مثل هذه القضايا[١٠].

يشير إبراهيم السايح[١١]، في خطابه لأحد العوامل المحورية في تفاقم مشكلة الفساد في مصر. وهي تحول الفساد إلى جزء رئيس من آليات النظام السياسي الراهن، ويبرهن الكاتب على مقولاته من خلال الاستعانة بإطار المرجعيات الرسمية المتمثل في تقارير الرقابة الإدارية بوصفها جهة حكومية، واستخدام مسارات برهنة منطقية حصرها في استخدام البيانات والإحصائيات، من خلال الإشارة إلى بعض تفاصيل تقرير الرقابة الإدارية والذي أشار إلى ارتفاع معدلات الفساد في مصر حتى وصلت إلى معدل جريمة كل ست دقائق وهذا المعدل يمثل فقط جرائم الفساد التي تقع داخل الجهاز الإداري للدولة، وهي قضايا تم اكتشافها أو تم الإبلاغ عنها بالفعل، وذلك بزيادة ٢٥٪ عن العام الماضي أي عام ٢٠٠٦، وهنا يستعين الكاتب بالأطر المجازية في توجيه النقد للنظام السياسي باعتباره المسئول الأول عن زيادة معدلات الفساد، حيث استخدم الزيادة المطردة في معدلات جرائم الفساد للدلالة الضمنية عن تدهور معدلات التنمية والتطور في المجتمع، عندما أكد على أن تحقيق معدل نمو يبلغ ٢٥٪ في الإنتاج المصري الحكومي من محصول الفساد الإداري، يبرهن على تحقيق

---

(١٠) انظر المقالات الآتية:

- الأهالي، السمكة تفسد من رأسها، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١.
- عاطف مغاوري، كلام الناس، إهدار المال العام في وزارة الصحة، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٦.
- أبو العز الحريري، عصر من القتل الجماعي.. من عبارة إسماعيل إلى هايدلينا سرور، الأهالي، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- إبراهيم السايح، كراكيب، الفساد، الأهالي، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣.
- محمد حافظ دياب، الفساد في زمن الأونطة، الأهالي، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٥.

(١١) إبراهيم السايح، كراكيب، الفساد، الأهالي، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٣.

إنجازات ملحوظة لبرامج وخطط الدولة في التنمية، بينما المعنى الضمني وراء التعبير المجازي يوضح مدى التدهور والخلل الذي أصاب الجهاز الإداري بالدولة وتحوله إلى بيئة حاضنة للفساد بمساعدة النظام السياسي نفسه والذي أعطى الفرصة للجهات المنوط بها كبح الفساد وهي أول من يمارسه، وبرهن على ذلك بنماذج معينة مثل، إعفاء القضاة من مخالفات المرور وبالتالي مخالفة القانون المنوط بهم حمايته وتنفيذه، وعدم توقيع عقاب رادع على الدروس الخصوصية مقابل عدم المطالبة بتحسين الأوضاع المالية للمعلمين، وإعفاء الشعب المصري من العمل السياسي، حتى تتفرغ الداخلية لتزوير الانتخابات وينتهي الكاتب من مقولاته إلى أن تعامل النظام السياسي مع الديمقراطية بقدر تعامله مع قضايا الفساد، بما يساعد على الحراك السياسي في المجتمع.

٦. **استقلال القضاء**: قدمت جريدة الأهالي ١٦ أطروحات حول استقلال السلطة القضائية بنسبة ١٦,٢٥٪ من إجمالي قضايا أطروحات الإصلاح الدستوري والتشريعي، وقد جاء الخطاب في مضمونه العام معبراً عن التوجهات الآتية:

- استمرار النظام السياسي في اتباع سياسات تقليص صلاحيات السلطة القضائية وتبعيتها للسلطة التنفيذية بما يؤدي إلى اهتزاز هيبة القضاء ويصبح معه القانون بلا فاعلية مما يسهل معه الخروج عليه.
- انتشار ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية الأمر الذي يعد انقلابا على الدستور وعدوانًا من السلطة التشريعية على السلطة القضائية من جانب، والتأثير على شرعية النظام السياسي وفقدانه مصداقيته من جانب آخر.
- انتشار ظاهرة عدم تطبيق القوانين وما نتج عنها من انتشار الفساد في مختلف أجهزة الدولة، بعد أن تحول النظر للقانون من اعتباره حصن أمال للمواطنين إلى أداة طيعة في يد المسئولين يستخدمونها لتحقيق أغراضهم مقابل التعدي على حقوق الدولة والمواطنين.
- تحقيق استقلال السلطة القضائية وإلغاء كافة أشكال القضاء الاستثنائي.
- العمل على إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين والعفو عن المسجونين السياسيين في قضايا العنف، وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية أمام القضاء الطبيعي.
- إلغاء القوانين والمواد المناهضة للحريات العامة وحقوق الإنسان.
- توفير ضمانات نزاهة الانتخابات الحرة النزيهة على أساس تشكيل لجان قضائية دائمة

ومستقلة تنتخبها الهيئات القضائية وغير قابلة للعزل تنفرد بإدارة مجمل العملية الانتخابية سواء مجلس الشعب أو الشورى والاستفتاءات العامة.

- إلغاء جداول الانتخابات الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع بيانات السجل المدني[١٢].

يعرض حسين عبد الرازق[١٣]، في خطابه لأهم السلبيات أو العوامل التي تعرقل استقلال السلطة القضائية في النظام السياسي المصري الراهن، وبالتالي تحد من فاعلية آية خطوات للتحرك نحو الإصلاح السياسي، وهي استمرار العمل بالقضاء الاستثنائي والعسكري، ومحاكمة المدنيين أمام هذا النوع من القضاء مخالفة لكافة البنود والمعاهدات الدولية وقد استخدم الكاتب في تبرير مقولاته أطر المرجعيات الرسمية، والشخصيات الصانعة للأحداث، والقوانين والتشريعات، مع مسارات الأرقام والبيانات، والدراسات والتقارير العلمية، وقد تمثل ذلك في الإشارة إلى إحالة ٤٠ عضواً من قيادات وأعضاء جماعات الإخوان المسلمين إلى القضاء العسكري وقد قدم الكاتب حجج ومبررات الرفض لهذا القرار من خلال أن القضاء العسكري هو قضاء استثنائي محظور دولياً لافتقاده لجميع المعايير والضمانات القانونية للمحاكمة العادلة والمنصفة المنصوص عليها في الدستور

---

(١٢) انظر المقالات التالية:

- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية ١ـ٢ الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص٥
- حسين عبد الرازق، قراءة في التعديلات الدستورية ٢ـ٢، الأهالي ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٥
- حسين عبد الرازق، لليسار در، إقالة وزير العدل، الأهالي، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٨
- نبيل مالك، نحو إصلاح دستوري داعم للديمقراطية وحقوق المواطنة في مصر ١ـ٢ قراءة نقدية لمقترحات الرئيس، الأهالي ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٢
- زهدي الشامي، الشرعية المفقودة، ٢ـ٢، استجابة زائفة لمطالب التغيير، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- حسين عبد الرازق، لليسار در، إقالة وزيرين، الأهالي، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٨
- حسين عبد الرازق، محاكم المدينين عسكرياً.. باطلة، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣
- عماد مسعد السبع، القضاء العسكري..... باطل، الأهالي ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص١١
- إبراهيم العيسوي، أفكار للإصلاح الدستوري من فنزويلا ١ـ٢، هيمنة السلطة التنفيذية... إعاقة للديمقراطية، الأهالي ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٣
- أحمد سيف الإسلام حمد، دسترة القوانين الاستثنائية، الأهالي، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٩

(١٣) حسين عبد الرازق، محاكمة المدينين عسكرياً.... باطلة، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٣

المصري وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي صدقت عليه مصر والذي ينص على حق المتهم في المثول أمام قاضيه الطبيعي، وعدم توافر الضمانات الكفيلة باستقلال القضاء العسكري مع عدم توافر الخبرة الكافية في تطبيق القوانين الجنائية على المدنيين، وأن تكرار الإحالة للقضاء العسكري يوسع من اختصاص هذا القضاء بما يشكل إخلالا بوحدة القضاء وعدوانًا على السلطة القضائية، وإهدار حق كل مواطن في المثول أمام قاضيه الطبيعي والذي تتوافر له ثلاث مقومات رئيسة هي، التخصص والاستقلال والحيدة وهي لا تتوافر بالنسبة للقاضي العسكري كما أن قانون الأحكام العسكرية يمنع المتهم من حق الطعن في الأحكام الصادرة ضده، وقد استعان الكاتب بالدراسات العلمية ليؤكد على أن محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري باطل وعدوان على الحريات العامة وحقوق الإنسان ويقلص من استقلال السلطة القضائية.

ثانيًا: الخطاب الصحفي لإصلاح الهياكل والمؤسسات العامة:

١. **المؤسسات التعليمية**: قدمت جريدة الأهالي ١٧ أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات التعليمية بنسبة ٥, ٤٠ ٪ من إجمالي أطروحات إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن سلبيات النظام التعليمي المصري، كما قدمت بعض الحلول للخروج من أزمة تدهور السياسات التعليمية وذلك كالتالي:

أكد خطاب الأطروحات في مجمله على أن هناك مجموعة من السلبيات تعترض النظام التعليمي في مصر وقد برزت هذه السليبات من خلال:

- وجود فجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل بسبب تدني جودة التعليم في مختلف مراحله.
- إن إدارة العملية التعليمية في مصر تتم بشكل عشوائي وأن الحزب الوطني الحاكم هو الوحيد الذي يمتلك الحق في وضع السياسات العامة بما فيها سياسات التعليم بغض النظر عن أية أصوات معارضة أو إصلاحية أخرى.
- المحاولات المستمرة من قبل النظام السياسي بخصخصة التعليم بما يتعارض مع الدستور وطبيعة المجتمع ويزيد من حدة الفوارق الطبقية ويعطي مزيدا من الإقصاء القهري للفقراء من الطلاب الموهوبين من فرص التعليم الجامعي.
- استعارة نماذج دولية لتطوير العملية التعليمية لتتناسب مع البيئة المصرية بهدف إرضاء المؤسسات الدولية المانحة.
- بدأ خطوات خصخصة المؤسسات الجامعية الوطنية وتصفيتها والانتقال من المجانية

الكاملة للتعليم الجامعي إلى الخدمة الجامعية ذات التكلفة المدفوعة بهدف تخريب الجامعات وانسحاب الدولة بالكامل من مسئوليتها الاجتماعية والتنموية بتغيير شكل ملكية الجامعات وتمويلها.

- تدني المناهج التعليمية والاعتماد على سياسة التلقين مع تدهور المنشآت التعليمية بما لا يساعد على تطبيق معايير الجودة والاعتماد.
- محدودية دور مؤسسات المجتمع المدني في النهوض بالعملية التعليمية وعدم استغلال مقدمي الخدمة التعليمية.
- الكادر الجديد للمعلمين هو مجرد الفصل الأخير في خصخصة التعليم ويظهر مدى تلاعب الحكومة بالقوانين لفتح المجال الواسع أمام خصخصة التعليم.
- كما أكد الخطاب في معناه العام كذلك على ضرورة توافر مجموعة من المعايير لخروج السياسة التعليمية في مصر من كبوتها وذلك كالآتي:
- المطالبة بأن يكون التعليم هو المشروع القومي لمصر خلال السنوات القادمة لضمان المستقبل وتوفير جودة عالية من التعليم تمكن من المناقشة وتحقق التقدم والنهوض بكل شئون الوطن.
- ضمان توفير التعليم لغير القادرين وربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل.
- تحديث وتطوير المناهج بما يضمن التعبير عن الأهداف الوطنية القومية وربطها مع احتياجات المجتمع.
- إطلاق الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي ورفع وصيانة أجهزة الأمن نهائيا عن الجامعات.
- زيادة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة والمؤسسات الأخرى مع مراعاة الحياة الكريمة للمعلمين.
- مشاركة المعلمين في صنع القرارات التعليمية والعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية في المناهج المقدمة.
- مواصلة المعركة ضد أية محاولات لخصخصة المؤسسات التعليمية باعتبارها قضية أمن قومي، تهدد السلام الاجتماعي.

واستقرار الدولة[١٤]، يتعرض كمال بخيت[١٥] في خطابه للخطوات التي تقوم بها

---

(١٤) راجع المقالات التالية:

- جلال ناصف، إهانة الإدارة المدرسية لن تحقق جودة التعليم، ٦/ ٢/ ٢٠٠٦، ص٨ =

الحكومة والنظام السياسي ممثلة في وزير التعليم العالي بخصخصة الجامعات المصرية، ويعتمد الكاتب في تصوراته على إطار المرجعيات الرسمية والقوانين والتشريعات من خلال تفسير بعض ما ورد في قانون التعليم العالي الجديد، حيث يرى الكاتب أن مبدأ فصل التمويل عن الخدمة والذي تنادي به الحكومة، هو نظام بديل لتمويل التعلم يقوم على أساس أن تتحول وظيفة وزارة التعليم العالي إلى مجرد مراقبة الجامعات العامة والخاصة والإشراف عليها بمشاركة هيئة الجودة والاعتماد، وشراء الخدمة من مؤسسات التعليم

- كمال نجيب، مشروع مرفوض يقضي على استقلال الجامعات ويكرس الفساد، الأهالي، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ١٢
- محمد سكران، التعليم العالي والصعود للهاوية، الأهالي، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٩
- حسام محمود فهمي، أحق الرؤى، الأهالي، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٩
- حامد عمار، التفاف خبيث حول مجانية التعليم، الأهالي، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٩
- حامد عمار، في إصلاح التعليم الجامعي، لحظة من أجل المراجعة ونقد الذات، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- حسام محمود فهمي، تحايل على الدستور في الجامعات، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٠.
- كمال نجيب، الخصخصة والمجانية ومستقبل الجامعة، ١ـ٢، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- خالد عبد المقصود، المدرسة الذكية – والتعليم الغبي، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٢.
- كمال نجيب، خصخصة التعليم وتعليمات البنك الدولي، ٢ـ٢، الأهالي، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٢.
- إيمان رسلان، حول كادر المعلمين، ليس بالطباشير وحده، الأهالي، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٥.
- محمود دوير، كلام الناس – الاستثمار السياسي في التعليم، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٦.
- محمد عاطف كشك، عن جودة التعليم في زمن الثردى، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ١٦.
- فريدة النقاش، قضية للمناقشة، مؤتمر للتعليم، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص ٢٣.
- رفعت السعيد، المدرسون. . . والأباطرة وآخرون، الأهالي، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص١٣.
- أشرف الحفني، لابد أن يكون المعلم. . معلم، الأهالي، ٧/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ١٤.
- عبد الناصر إسماعيل، الكادر الخاص – فصل أخير في خصخصة التعليم، الأهالي، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٩.
- عز الدين نجيب، جريمة تربوية – لوزير، الأهالي، ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٩.
- محيّا زيتون، حول رؤية السيد الوزير في خصخصة التعليم العالي، الأهالي، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧، ص٤.

(١٥) كمال نجيب، الخصخصة والمجانية ومستقبل الجامعة، ١ـ٢، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٢.

العالي العامة والخاصة، وإلغاء الموازنات المالية التي تخصص كل عام للجامعات على أن تقوم وزارة المالية بإنشاء وحدة كفالة مجانية التعليم، حيث تذهب الموارد المالية فقط إلى الكليات والجامعات التي يختارها الطلاب سواء كانت حكومية أم استثمارية، وينتقد الكاتب هذا التوجه باعتباره قائما على إطلاق العنان لسوق التعليم الرأسمالي في المنافسة الحرة للحصول على نصيب أكبر من الطلاب بما يعني أن هناك مؤسسات تعليمية سوف تواجه الإغلاق لانعدام التمويل، كما أن هذا التوجه يركز على جانب وحيد في العملية التعليمية وهو شكل الملكية وإطار التمويل أي الأبعاد المالية للعملية التعليمية بما لا يشكل علاجًا ناجحًا للأمراض والمشكلات المزمنة في التعليم العالي.

بينما يرى عبد الناصر إسماعيل[١٦]، في خطابه أن احتكار النظام السياسي الحاكم والدولة حق إصدار قانون الكادر الخاص بالمعلمين دون مشاركة حقيقية لأصحاب المصلحة يعني أن هذا الكادر هو الفصل الأخير لإعلان خصخصة التعليم، ويبرهن الكاتب على ذلك بالأمور التالية:

- الاتجاه الدولي للتوسع في تجارة الخدمات وبالتالي تحويل التعليم إلى سلعة تدر ربحًا في حالة بيعها.
- التزامات مصر تجاه اتفاقية الجات خاصة في الجزء المتعلق بتحرير الخدمات.
- إقرار قانون ضمان الجودة والاعتماد باعتباره اللبنة الأولى في طريق خصخصة المنشآت التعليمية.
- اتجاه الدولة لتقليل الإنفاق على التعليم ويشمل هذا مجموعة من السياسات منها، التخلص من أعباء المرتبات الخاصة بالعاملين بها، وعدم بناء مدارس جديدة لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، وينتهي الكاتب إلى القول بأن الكادر الجديد هو مكمل لمنظومة خصخصة التعليم فيما يتعلق بالعنصر البشري عن طريق تقييد قانون الكادر الجديد بالعديد من البنود التي تؤسس للخصخصة.

٢. **المؤسسات الاقتصادية**: قدمت جريدة الأهالي ١٥ أطروحة حول قضية إصلاح المؤسسات الاقتصادية بنسبة ٣٥,٧ ٪ من إجمالي قضايا إصلاح الهياكل والمؤسسات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات معبرة عن الآثار السلبية للمؤسسات الاقتصادية المصرية مع السياسات الخاطئة للنظام السياسي وقد تمثلت هذه الآثار بشكل عام في:

---

(١٦) عبد الناصر إسماعيل، الكادر الخاص فصل أخير في خصخصة التعليم، الأهالي، ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧، ص ٩.

- تزايد حدة التضخم والبطالة والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج.
- تآكل وتدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطي مما أثر سلبًا على دور هذه الطبقة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي.
- تنامي شرائح الرأسمالية الطفيلية بشكل ملحوظ مما شكل بيئة ملائمة لبروز شبكة معقدة من العلاقات والمصالح المشبوهة بين المال والسلطة.
- السياسات الاقتصادية الخاطئة ساعدت في تكريس منظومة من القيم السلبية التي كان لها تأثير مدمر على المجتمع المصري حيث انتشرت قيم النهب، والكسب السريع والفهلوة، وعدم احترام قيمة العمل، وثقافة الفساد مخالفة لقواعد التحول الديمقراطي وسيادة القانون.
- تراجع معدلات النمو وتفاقم مشكلات البطالة خاصة في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار.
- استمرار تزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأمر الذي أدى إلى زيادة حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي وعجز الدولة عن القيام بدور فاعل في تحسين أداء اقتصاد السوق وضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك.
- كما أكد الخطاب على أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية يتطلب:
- الإسراع بتحقيق تنمية مستقلة وشاملة وتوفير عوامل القوة الداخلية لمواجهة الضغوط الخارجية وآليات العولمة.
- التحرك بشكل جاد من أجل القضاء على الفقر وخفض حدته ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات وربطها بالأسعار.
- محاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة من خلال تنشيط النمو الاقتصادي وإصلاح ما تبقي من مشروعات القطاع العام.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ورفع كفاءة مكافحة الفساد.
- مواجهة التدني في معدلات الادخار والاستثمار.
- ترشيد عملية تخصيص الموارد، وترسيخ آليات المساءلة والمحاسبة عند تنفيذ السياسات الاقتصادية[١٧].

---

(١٧) راجع المقالات التالية:

- كمال مغيث، الحكومة تحل مشاكل الفقراء.. من جيوبهم، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٩ =

ويوضح الفونس عزيز[١٨]، في خطابه الآثار السلبية التي أحاطت بالمواطن المصري من جراء التحول نحو اقتصاد السوق بدون وضع ضوابط محددة لهذا التحول حيث برزت ملامح سلبية متعددة في المجتمع المصري تبرهن على غياب العدالة الاجتماعية بين مختلف أفراد المجتمع حيث التفاوتات الحادة بين الطبقات وظهور طبقة رأسمالية تحتكر السلطة والثروة، تزايد معدلات الفقر، والتهميش لفئات عريضة في المجتمع، وانتشار البطالة بين أوساط المتعلمين، وظهور أنماط من الرفاهية المستفزة لطبقة قليلة في المجتمع، واستمرار النظام السياسي الحاكم في تفكيك وتسبيل الأصول الثابتة والمقومات الإنتاجية للاقتصاد القومي، ويرى الكاتب أن النظام السياسي الحالي مستمر قدمًا في تخريب الاقتصاد القومي،

- عبد الحميد عطا إبراهيم، حزبنا، التجمع والإصلاح الضريبي، الأهالي، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص٤
- زهدي الشامي، القطن . . ليس أزمة بل كارثة، الأهالي، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٢
- محمد فرج حذبنا، الرأسمالية الوطنية لماذا يدافع عنها التجمع، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧، ص ٤
- حسين عبد الرازق، لليسار در، الصناعة . . . أم السياحة، الأهالي، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧ ص٨.
- محمد حسن خليل، تحويل مستشفيات الحكومة إلى شركات كارثة قومية، الأهالي، ١٢/ ١/ ٢٠٠٧ ص٨
- إبراهيم العيسوي، بعد ثلاثين عامًا من الانتفاضة، ١٣٪ انخفاض الأجور الحقيقة في عصر مبارك، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩.
- فرج عبد الفتاح، بيان الحكومة ٢٠٠٦، بين أوهام النمو . . . وحقائق التنمية، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص ١٦
- الفونس عزيز، نحو دستور يحقق العدالة الاجتماعية، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦
- جودة عبد الخالق، لقطات، وما إدراك ما دافوس، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص٦
- حامد باطلة، البطالة . . . أمن قومي، الأهالي، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٢
- عريان نصيف، خصخصة أم تصفية للزراعة المصرية، الأهالي، ٣١/ ١/ ٢٠٠٧، ص٩
- إبراهيم العيسوي، أفكار للإصلاح الدستوري من فنزويلا، ٢ ـ ٢، الاستثمار الأجنبي يخضع لنفس شروط عمل الاقتصاد الوطني، الأهالي، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٦
- الفونس عزيز، وغابت العدالة الاجتماعية، الأهالي، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص١٢
- جودة عبد الخالق، لقطات، كومبينة الأسمنت في مصر المحروسة، الأهالي، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٦

(١٨) الفونس عزيز، نحو دستور يحقق العدالة الاجتماعية، الأهالي، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧، ص١٦

وحرمان الغالبية من المواطنين من الحياة الكريمة ويبرهن على ذلك بالصورة الآتية: قيام الحكومة بتصفية أصولنا الإنتاجية وبيعها للأجانب بما يؤدي إلى تآكل رأسمالنا القومي ويزيد من تحكم الرأسمالية الأجنبية في الاقتصاد القومي، وكذلك في محاولة إخضاع النظام المصرفي المصري لسيطرة القوى الأجنبية، ويطلب الكاتب في خطابه بضرورة إضافة مواد ونصوص معينة للدستور تعالج بشكل جذري العوامل المؤسسية التي أدت إلى الاختلال الصارخ في هيكل توزيع الأصول الإنتاجية وبالتالي زيادة الفروق الطبقية، وانكماش الطبقة الوسطي، وأن توزيع ملكية الأصول الإنتاجية وتثبيت مقومات الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج يضع الأساس المادي لقيام قطاع عام مسيطر على الاقتصاد القومي.

٣. **إصلاح الجهاز الإداري والمحليات**: قدمت جريدة الأهالي ٧ أطروحات حول قضية إصلاح الجهاز الإداري والمحليات بنسبة ١٦,٧٪ من جملة أطروحات الهياكل والمؤسسات العامة، وقد جاءت هذه الأطروحات في مجملها معبرة عن النقاط التالية:

- يعاني الجهاز الإداري بالدولة من التضخم والتدهور، وغياب الشفافية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وتدني مستوى الأداء.
- يعد الجهاز الإداري بالدولة من المعوقات الرئيسة لعملية التغيير والإصلاح السياسي بسبب البطء في العمل والتضخم الزائد عن الحاجة وضعف الإنتاجية.
- التجاهل المتعمد من قبل الحكومة ومسئوليتها نحو تحديث وتطوير أجهزة الإدارة الحكومية على المستوى المحلي، حيث لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي للجهاز الإداري الحكومي دون إصلاح حقيقي للمحليات.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لتطوير أداء الجهاز الإداري بالدولة مما انعكس على عدم تحسين أحوال موظفي الخدمة المدنية وعدم تعديل جدول الأجور بما يتماشى مع أسعار السوق ويضمن الحد الأدنى من الأداء والالتزام والنزاهة.
- تجاهل جهود الإصلاح الإداري لمسألة الفساد تؤكد أن الحكومة المصرية بدأت تتعامل مع الفساد باعتباره نوعًا من عناصر الثقافة في البيروقراطية المصرية التي لا يجب الوقوف كثيرًا عندها ومحاولة التطوير والإصلاح.
- إن إصلاح الجهاز الإداري لن تكون ممكنة دون الاهتمام بما يحدث خارج هذا الجهاز وتشجيع المنافسة والمشاركة والمساءلة[١٩].

(١٩) خالد حريب، كلام شوارع، المصاطب المحلية، الأهالي، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٦، ص ٦

وتوضح أمينة النقاش[٢٠]، في خطابها أن مبادرة النظام السياسي المصري بتطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحياتها التنفيذية بما يؤدي إلى التطبيق السليم للنظام اللامركزي وإعطاء المحليات الدور الحقيقي في إدارة شئونها ـ هو مجرد كلام على ورق لم يصل إلى مرحلة الإصلاح الحقيقي، وتستخدم الكاتبة إطار التشريعات والقوانين، والمشاهدات من الواقع لتبرهن على مقولاتها، حيث تؤكد أن النظام السياسي الحاكم استولى طوال الفترات الماضية على خدمات المحليات بهدف تقديمها للناخبين كرشاوى في الانتخابات العامة مما أسفر عن فساد متشعب في الإدارة المحلية، وإضعاف الأحزاب السياسية، وتضع الكاتبة عدة محاور لإصلاح المحليات تذكر منها: انتخاب المحافظين واختيارهم على أساس الكفاءة والثقافة الواسعة والمعرفة والمهارة الإدارية وليس الولاء، وإجراء انتخابات المجالس المحلية الشعبية بالقائمة النسبية غير المشروطة وتحت إشراف قضائي كامل، ومنح المجالس الشعبية حق استجواب المحافظ بجانب الأسئلة وطلبات الإحاطة، ونقل السلطة تدريجيًا إلى المجالس الشعبية المنتخبة لتعزيز النظام اللامركزي، ورفع يد السلطة التنفيذية المركزية عن التدخل في شئونها، وتخلص الكاتبة إلى أنه من قلب الإدارة المحلية يجري تحديث النظام السياسي المصري بما يؤهله لمواجهة متطلبات مرحلة التحول للديمقراطية.

(٢٠) أمينة النقاش، ضد التيار، المحليات والتعديل الدستوري، الأهالي، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧، ص٧

obeikandl.com